

نـادـة ٢ - أن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات لا يعفي من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

فادة ٣ - لا يجوز إطلاقاً تعيين موظفين احتساباً على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ أو بمقتضى قواعد قسمية حالة المنسفين والمنصفيين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستخدمي وزارة الوقاية المدنية والتمويل إلى الخدمة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحفوظ لهم بها للذكار في الخدمة يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

هـ كذلك لا يجوز - بغير إذن البرلمان - تعديل عدد الأوظائف
أو درجاتها .

المادة ٤ — هل وزير المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

فأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ^١

—
—
—

فأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتنفيذ كقانون من قوانين الدولة ما
صدر بقصر رأس النهر في ١٣ رمضان سنة ١٣٦٤ (٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥)

فدوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزير المعارف العمومية فوزي ملائكة رئيس مجلس الوزراء محمود فهمي النقراشى السنهورى

المصروفات

卷之三

باب ١ - ماهيات واجر ومرتبات .	٦٣٧١٠٠
باب ٢ - مصروفات عامة .	١٦٤١٠٠
باب ٣ - أعمال جديدة .	٣٣٤٠٠
باب ٤ - إعانة غلاء المعيشة .	١٢٥٠٠
الجملة .	١٤٩٦٠٠

الإمدادات :

مکالمہ احمدیہ

بند ١ - ايرادات الاموال الثابتة والمنقولة .	١٣٠٠٠
بند ٢ - رسوم مدرسية ورسوم الامتحانات والمكتبة .	٢١٠٠٠
بند ٣ - ايرادات متنوعة .	٣٠٠٠
بند ٤ - اعانة الحكومة .	

جنيه
٥٧١١٠٠ من ميزانية وزارة المعارف العمومية .
١٢٥٠٠ اعانة اضافية من الحكومة لغلاء المعيشة من
القسم ٢٢ الميزانية العامة .

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥

مر بـط مـنـاـيـة جـامـعـة فـارـوـق الـأـول لـلـسـنـة الـمـالـيـة ١٩٤٥-١٩٤٦

فخر فاروق الأول ملك مصر

**فتر مجلس الشيوخ ومجلس التواب القانون الآتي نصه وقد صدقا
عليه واصدرناه :**

فادة ١ - فقررت ميزانية مصرفيات جامعة فاروق الأول للسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بقيمة ٥٠٦١٠٠ ج.م (خمسة وستة آلاف
مائة جنيه).

(نفرت ميزانية إيراداتها للسنة المالية المذكورة بمبلغ ٦١٠٠٥٠٥ جم (خمسة وسبعين ألف ومائة جنيه) بما فيها إعانة الحكومة وذلك حسب الخدول المرافق لهذا .